محضر اجتماع المجلس التنفيذي
الواحد والستين عن بعد للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنعقد يومي 15 و16 ربيع الثاني 1442 هـ
الموافق

11/30 و 01 /2020/12

محضر اجتماع المجلس التنفيذي
الواحد والستين عن بعد للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنعقد يومي 15 و16 ربيع الثاني 1442 هـ

الموافق 11/30 و 01 /2020/12

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه الواحد والستين عن بعد يومي 15 و16 ربيع الثاني 1442 هـ الموافق 11/30 و 1 /2020/12 برئاسة سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ومعالي الأستاذ/ رافل ياسين خضير، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي و الأستاذ / سلطان بن مرزوق العتيبي، نيابة عن معالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والنائب الثاني لرئيس المجلس ومعالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة وحضور أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة ورؤساء وأعضاء الوفود في المجلس وهم:

*** ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:**

- معالي الأستاذ/ عاصم حداد - رئيس الديوان
- السيد/ إبراهيم المجالي - أمين عام الديوان
- الدكتور/ بلال عكاشة - عضـــو
- الأستاذ/ فواز عضيبات - عضـــو

***مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**

- معالي الأستاذ/ عبد القادر بن معروف - رئيس المجلس
- الأستاذة/ نبيلة معاشو - عضـــو
- الأستاذ امحمد محمودي - عضـــو

***جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان:**

- معالي الشيخ/ ناصر بن هلال بن ناصر المعولي الموقر - رئـيس الجهاز
- الأستاذ/ احمد بن سالم بن راشد الرجيبي - عضـــو
- الأستاذ / ناصر بن محمد بن خلفان الحوسني - عضـــو
- الأستاذ / محمد بن عبد الله بن حمدون الحارثي - عضـــو
- الأستاذ / سعيد بن سالم بن سعيد الحجري - عضـــو

***ديوان المحاسبة بدولة الكويت:**

- معالي الأستاذ/ فيصل فهد الشايع - رئيس الديوان
- الدكتور/ سعود غصاب الزمانان - عضـــو
- الأستاذة/ هبه علي العوضي - عضـــو
- الاستاذ/ عبدالله علي الشيتان - عضـــو
- الأستاذ/ علي محمد غلوم علي - عضـــو

***ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية:**

- معالي القاضي/ محمد بدران - رئيس الديوان

***ديوان المحاسبة الليبي:**

- معالي الأستاذ/ خالد احمد شكشك - رئيس الديوان
- الأستاذ/ يوسف خليفة حسين - عضـــو
- الأستاذ/ عادل مفتاح قصار - عضـــو

***المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية:**

- الأستاذ / محمد الصوابي - نائب الرئيس الأول للمجلس
- الأستاذ/ نبيل لغمام - عضـــو

***محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية:**

- الأستاذ / اللا ولد محمد عمر - الأمين العام للمحكمة
- الأستاذ/ محمد بوي الزين - عضـــو

ورافق سعادة الشّيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي كل من:

- سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد العمادي نائب رئيس ديوان المحاسبة
- الأستاذة/ نوره ربيعه الكواري - عضـــو
- الأستاذ/ علي محمد النعمة - عضـــو

ورافق معالي الأستاذ/ رافل ياسين خضير، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي كل من:

- الأستاذ / احمد سليم الضاري - عضـــو
- الأستاذ / قاسم نصر مطر - عضـــو
- الأستاذ / واثب توما اوراها - عضـــو
- الأستاذ / جميل جليل مرزة - عضـــو
- الدكتورة / نوار محمد منير - عضـــو

ورافق السيد / سلطان بن مرزوق العتيبي، ممثل معالي الدكتور / حسام بن عبد المحسن العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي:

- الأستاذة / منال بنت سعد الدهيمي. - عضـــو

كما رافق معالي الأستاذ نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة كل من:

- الأستاذ / منجي الحمامي - عضو
- الاستاذ / خميس الحسني - عضو
- الأستاذ / عبد الباسط المبروكي - عضو
- الاستاذ/ فيصل ماني - عضو
- الأستاذ/ منير خليفي - عضو

كما شارك في هذا الاجتماع عضوي لجنة الرقابة المالية للمنظمة وهما:

- الأستاذ/ معاوية موسى من ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين
- الأستاذ/ نوري هزاع عبد الباري من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية .

وافتتح الاجتماع سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث رحّب بأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، متمنيا لهم موفور الصحة وتقدم بالتهاني لمعالي الأستاذ / رافل ياسين خضير بمناسبة تعيينه رئيسا لديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة وأثنى على سلفه معالي الدكتور/ صلاح نوري خلف، الرئيس السابق للديوان، لما قدّمه من خدمات وإسهامات قيمة للمنظمة. ثم تطرق سعادته إلى الأهمية التي يكتسبها هذا الاجتماع خلال هذا الظرف الدقيق الذي يعيشه العالم والتحديات التي تواجهها المنظمة في ظل تداعيات جائحة كورونا، مؤكدا على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتدارك التأخير الذي طرأ على سير عمل المنظمة وتنفيذ أهداف وبرامج خططها الإستراتيجية وثمن في ذات الوقت الجهود المبذولة من كافة هياكل المنظمة لوضع خطة استثنائية تيسّر تنفيذ المشاريع المتأخرة، مشيدا بمشاركات المنظمة في الملتقيات وورش العمل الدولية والإقليمية. وفي ختام كلمته تقدم سعادته بالشكر للأمانة العامة والقائمين عليها لما تبذله من مجهودات للتنسيق والتسيير وتقديم الدعم في سبيل إنجاح كافة الفعاليات والأنشطة، متمنيا أن تكلل أعمال هذا الاجتماع بالنجاح.

بعد ذلك تناول الكلمة معالي الأستاذ / نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات التونسية والأمين العام للمنظمة الذي رحب بدوره بأصحاب السعادة والمعالي رئيس المجلس التنفيذي ونائبيه ورؤساء الأجهزة الأعضاء بالمجلس التنفيذي وجميع الوفود المشاركة في هذا الاجتماع المنعقد عن بعد للمرة الثانية على التوالي والذي تعذر عقده حضوريا بدولة قطر بسبب تفشي جائحة كورونا. ثم أثنى على أصحاب السعادة والمعالي رؤساء الأجهزة لما يقدمونه من دعم ومساندة للأمانة العامة لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدها المجلس منذ اجتماعه التاسع والخمسين إلى غاية هذا الاجتماع. وفي نهاية كلمته تمنى معالي الأمين العام النجاح والسداد لأعمال الاجتماع، سائلا الله عز وجل أن يزيل جائحة كورونا في أسرع وقت ممكن حتى تعود المنظمة إلى سالف نشاطها الطبيعي.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة مختلف الموضوعات التي تضمنها جدول أعماله واتخذ في شأنها القرارات والتوصيات التالية:

البند الأول: إقرار جدول الأعمال:

استعرض سعادة رئيس المجلس التنفيذي بنود مشروع جدول أعمال الاجتماع الذي أعدته الأمانة العامة بالتشاور والتنسيق مع رئاسة المجلس التنفيذي، حيث تم إقراره في صيغته المعروضة.

البند الثاني: إعادة ترتيب التسلسل الرقمي لاجتماع المجلس ليكون بذلك الاجتماع 61:

لقد نص قرار المجلس التنفيذي للمنظمة رقم 2019/293 الذي اتخذه المجلس التنفيذي في اجتماعه التاسع والخمسين المنعقد بدولة قطر يوم 2019/11/14 على أن يعقد المجلس اجتماعه الستين في دولة

قطر في موعد لا يتجاوز نهاية شهر مارس 2020 وتم الاتفاق بين الأمانة العامة ورئاسة المجلس على أن يعقد الاجتماع يومي 29 و30 من شهر مارس 2020.

إلا أنه تعذر عقد الاجتماع بسبب انتشار جائحة كورونا، ليتم لاحقا عقد اجتماع استثنائي للمجلس عن بعد يوم 2020/4/20 وفي دورة استثنائية خصصت لإعداد خطة استثنائية للمنظمة بهدف دعم قدرات الأجهزة الأعضاء لمجابهة هذه الجائحة. وقد قرر المجلس أن يكون ذلك الاجتماع الستون للمجلس، ويكون الاجتماع العادي للمجلس هو الاجتماع الواحد والستون الذي سيعقد بدولة قطر.

وحيث انه يتعين على المجلس اعتماد الخطة الاستثنائية للمنظمة وللأمانة العامة، فقد تم في ضوء ذلك اقرار هذه الخطة من قبل أغلبية الأجهزة الاعضاء في المجلس وجعلت الأمانة العامة محاورها قرارات للمجلس الواحد والستين غير عادي بالمراسلة.

ونظرا لتواصل انتشار الجائحة وعدم إمكانية عقد المجلس اجتماعه حضوريا لدراسة عدد من المواضيع التي لا تحتمل مزيدا من التأخير واتخاذ قرارات وتوصيات بشأنها، فقد ارتأى كل من معالي رئيس المجلس ومعالي الأمين العام أن يعقد المجلس اجتماعه الحالي لدراسة هذه المواضيع. وبذلك يكون هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني والستين، على أن يكون الاجتماع القادم المقرر عقده بدولة قطر هو الاجتماع الثالث والستون.

وفي ضوء ذلك، دارت المناقشة حول إعادة الترقيم التسلسلي لاجتماعات المجلس التنفيذي حيث ارتأت بعض الأجهزة الأعضاء أنه لا يمكن أن تكون القرارات التي تمت بالمراسلة محور اجتماع بل يتعين إقرارها في الاجتماع التالي للمجلس، في حين ارتأت بعض الأجهزة أنه لا يمكن إلغاء هذا الاجتماع (61) من التسلسل الرقمي باعتبار صدور قرارات تم تنفيذها من قبل هياكل المنظمة. ولحسم المسألة تم الالتجاء الى عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية:

* اعتبار هذا الاجتماع هو الواحد والستون: صوت بالموافقة على هذا المقترح كل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، ديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق.

* اعتبار هذا الاجتماع هو الثاني والستون: صوت بالموافقة على هذا المقترح كل من ديوان المحاسبة الليبي، محكمة المحاسبات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان.

وتحفظ ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية عن التصويت.

وأمام تساوي عدد الأصوات وتطبيقا لأحكام الفقرة السابعة من المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي للمنظمة التي تنص على أنه " إذا أسفرت نتيجة التصويت عن تعادل في الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس" فقد تم حسم المسألة باعتبار تصويت سعادة رئيس المجلس التنفيذي بأن يكون هذا الاجتماع هو الاجتماع الواحد والستون.

وبناء على ذلك، اتخذ المجلس التنفيذي القرار المرفق -القرار رقم **2020/297 م.ت (61)** -.

<u>البند الثالث</u>: تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ اجتماعه التاسع والخمسين:

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي تقريره عن نشاطه ونشاط المجلس منذ الاجتماع التاسع والخمسين، تقدم المجلس بالشكر إلى سعادته على تقريره الذي أبرز أهم الانجازات التي قام بها.

البند الرابع: تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ الاجتماع التاسع والخمسين للمجلس:

بعد أن استعرض معالي الأمين العام تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ الاجتماع التاسع والخمسين للمجلس، تقدم المجلس بالشكر والتقدير إلى معاليه وإلى العاملين معه على الجهود المبذولة للقيام بالمهام الموكلة إلى الأمانة العامة بكفاءة وفعالية.

البند الخامس: تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها السابع عشر المنعقد عن بعد:

أعطى معالي الشيخ /ناصر بن هلال المعولي الموقر، رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، الذي يترأس اللجنة، الكلمة للفاضل / ناصر بن محمد بن خلفان الحوسني ليتولى تقديم تقرير اللجنة خلال اجتماعها الخامس عشر واجتماعها السابع عشر والمتضمن نتائج أعمالها حول عدد من المواضيع والتوصيات التي تقدمت بها بهذا الخصوص، إثر ذلك فتح باب النقاش حول الموضوعات التي تضمنها هذا التقرير، فطرح معالي الأمين العام مسألة ضعف مبالغ مكافآت المحاضرين الذي يستقدمهم الجهاز المستضيف للقاء تدريبي أو علمي من خارج بلده والتي تبلغ (120 دولارا أمريكيا)، مقارنة بالمبالغ المرصودة من قبل المنظمات الإقليمية والعالمية . وفي ضوء المناقشات التي دارت بين أعضاء المجلس حول هذا المقترح، وبناء على المقترح المقدم من معالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت، تم الاتفاق على تأجيل النظر فيه لحين تقديم الأمانة العامة دراسة مقارنة لمكافآت المحاضرين تعرض على اجتماع المجلس التنفيذي القادم.

بعد ذلك تم اعتماد تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية واتخذ المجلس التنفيذي القرار المرفق -القرار رقم **2020/298 م.ت (61)** -.

البند السادس: تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها السادس عشر المنعقد عن بعد:

تولى سعادة رئيس المجلس التنفيذي إحالة الكلمة للأستاذ/ عمار الساكني، من ديوان المحاسبة بدولة قطر، الذي يترأس لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة، ليقوم باستعراض تقرير اللجنة والمتضمن نتائج أعمالها خلال الاجتماع الرابع عشر والاجتماع السادس عشر حول عدد من المواضيع والتوصيات التي قدمت بها بهذا الخصوص.

وقد اعتمد المجلس هذا التقرير واتخذ القرار المرفق -القرار رقم **2020/299 م.ت (61)** -.

البند السابع: تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة في اجتماعها الثالث المنعقد عن بعد:

أحال سعادة رئيس المجلس التنفيذي الكلمة لديوان المحاسبة بدولة الكويت الذي يترأس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، حيث تولى الأستاذ/ عبد الله علي الشيتان استعراض تقرير اللجنة في اجتماعها الأول واجتماعها الثالث والمتضمن نتائج أعمالها حول عدد من المواضيع والتوصيات التي تقدمت بها بهذا الخصوص.

وقد اعتمد المجلس هذا التقرير واتخذ القرار المرفق -القرار رقم **2020/300 م.ت (61)** -.

البند الثامن: تقرير لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة في اجتماعها الثاني عشر المنعقد عن بعد:

تولت السيدة الدكتورة / نوار محمد منير، من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة تقديم تقرير مفصل عن الاجتماع الثاني عشر للجنة والذي تضمن حملة من المواضيع أهمها تقدم تنفيذ أولويات الخطة التشغيلية المتبقية من المخطط الاستراتيجي 2018-2022 وأهم المعوقات والصعوبات التي تعترض هياكل المنظمة لتنفيذ مشاريعها المبرمجة. وقد أشار سعادة رئيس المجلس التنفيذي إلى ضعف الإنجاز وضيق المرحلة المتبقية لتنفيذ المخطط وهو ما فتح باب النقاش بين أعضاء المجلس حول تداعيات جائحة كورونا على تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة وفقدان التنسيق بين لجنة المخطط ولجان المنظمة.

وفي ضوء ذلك، اعتمد المجلس تقرير اللجنة واتخذ القرار المرفق -القرار رقم **2020/301/ م.ت (61)** -.

البند التاسع: تقرير لجنة متابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة المنعقد عن بعد:

تولى سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد العمادي، نائب سعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر رئيس لجنة متابعة الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي 2018-2020، استعراض تقرير اللجنة عن اجتماعها الثالث واجتماعها الرابع حول متابعة ما تم انجازه من الاولويات التي تم تحديدها ضمن الخطة التشغيلية من المخطط الاستراتيجي والتوصيات التي تقدمت بها. ثم دارت مناقشات تتعلق بالصعوبات في تنفيذ بعض المشاريع المبرمجة وكذلك ضرورة توحيد جهود هياكل المنظمة لضمان حسن تنفيذ الانشطة المتبقية ضمن الخطط التشغيلية للمخطط.

وفي ضوء ذلك، اعتمد المجلس تقرير اللجنة واتخذ القرار المرفق -القرار رقم **2020/302/ م.ت (61)** -.

البند العاشر: اعتماد الحساب الختامي لسنة 2019:

تولى معالي الأمين العام تقديم الحساب الختامي للمنظمة لسنة 2019 ثم أخذ الكلمة الأستاذ/ معاوية موسى من ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وعضو لجنة الرقابة المالية للمنظمة ليقدم للمجلس تقرير اللجنة. وإثر تدخل ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت حول مسألة تقييم الأصول الثابتة دار نقاش ساهم فيه أعضاء المجلس والأمانة العامة تضمن مختلف الآراء حول هذه المسألة.

وفي ضوء ذلك، اعتمد المجلس الحساب الختامي لسنة 2019 بعد تعديله واتخذ القرار المرفق -القرار رقم **2020/303 م.ت (61)** -.

البند الحادي عشر: اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2020:

بعد أن استعرض معالي الأمين العام للمنظمة الموازنة التقديرية للمنظمة لسنة 2020 وفي ضوء النقاشات التي دارت بين أعضاء المجلس التنفيذي، اعتمد المجلس الموازنة التقديرية للسنة المذكورة واتخذ القرار المرفق -القرار رقم **2020/304 م.ت (61)** -.

البند الثاني عشر: النظر في توفير موارد إضافية لتغطية أنشطة من الخطط التشغيلية للمنظمة:

في إطار متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة رقم 2019/55، والمتعلق بدعوة رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة، إلى السعي لإيجاد هبات من الأجهزة الأعضاء والحصول على دعم من المانحين لتغطية نفقات الأنشطة المبرمجة في إطار الخطة التشغيلية للمنظمة والتي يتم تمويلها

من خارج البرنامج المالي للمنظمة، واستجابة للتوصية المقدمة من لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الرابع عن بعد، دارت المناقشات حول تمويل هذه الانشطة والنظر في إمكانية استغلال جزء من احتياطي المنظمة لهذا الغرض وسبل التواصل مع الجهات المانحة وإمكانية تقديم الأجهزة الأعضاء في المنظمة لهبات. وقد أفضت هذه النقاشات إلى تفاعل كل من سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، ومعالي الاستاذ / فيصل فهد الشايع، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت، اللذين تعهدا بتقديم دعم مالي لتمويل بعض الأنشطة المبرمجة.

وفي ضوء ذلك، اتخذ المجلس القرار المرفق **-القرار رقم 2020/305 م.ت (61)-.**

<u>البند الثالث عشر</u>: اعتماد النظام المحاسبي للمنظمة:

تولى معالي الأمين العام تقديم الدليل المحاسبي الذي أعدته الأمانة العامة تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/268 بعد استمزاج آراء الأجهزة الأعضاء بالمنظمة. وبعد النظر فيه من قبل المجلس اعتمده المجلس واتخذ القرار المرفق **-القرار رقم 2020/306 م.ت (61)-.**

<u>البند الرابع عشر</u>: عرض تقارير الأجهزة عن مشاركاتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة الانتوساي:

اطلع المجلس على التقارير المقدمة من معالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وسعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي ومعالي رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة ومعالي رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين حول مشاركة أجهزتهم في أعمال بعض اللجان ومجموعات عمل الانتوساي، اتخذ المجلس القرار المرفق **-القرار رقم 2020/307 م.ت (61)-.**

<u>البند الخامس عشر (الموضوع الأول)</u>: دعوة مبادرة تنمية الانتوساي المنظمة العربية للمشاركة في مبادرة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة للكوفيد-19 عمليات رقابة الالتزام التعاونية العالمية (TAI Audits):

بعد أن نظر المجلس في المذكرة المقدمة من الأمانة العامة والمتضمنة دعوة مبادرة تنمية الانتوساي المنظمة العربية للمشاركة في مبادرة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة للكوفيد-19 عمليات رقابة الالتزام التعاونية العالمية (TAI Audits)، رحب المجلس بهذه الدعوة واتخذ القرار المرفق **-القرار رقم 2020/309 م.ت (61)-.**

<u>البند الخامس عشر (الموضوع الثاني)</u>: التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا):

بعد أن استعرض سعادة رئيس المجلس التنفيذي مشروع مذكرة التفاهم التي تم اعدادها بالتنسيق بين رئاسة المجلس والأمانة العامة و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، اعتمد المجلس هذه المذكرة واتخذ القرار المرفق **-القرار رقم 2020/308 م.ت (61)-.**

البند السادس عشر: تحديد موعد الاجتماع القادم:

بعد المناقشات قرر المجلس أن يعقد اجتماعه القادم - بمشيئة الله - حضوريا في مدينة الدوحة بدولة قطر وفي حالة عدم تحسن الوضع الصحي أو سينعقد الاجتماع عن بعد وذلك خلال الأسبوع الرابع من شهر مارس 2021. واتخذ القرار المرفق (القرار رقم **2020/310** م.ت **(61)**.

***

وفي نهاية الاجتماع تقدم سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، بالشكر إلى الوفود المشاركة في هذا الاجتماع المنعقد عن بعد، وإلى الأمانة العامة للمنظمة، راجيا الله عز وجل أن يعجّل بإزالة هذه الجائحة حتى تعود المنظمة إلى سالف نشاطها وأن تسود روح التآزر والتآخي داخل المنظمة وخارجها.

واختتم المجلس اعماله يوم الثلاثاء 2020/12/01.

بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر
رئيس المجلس التنفيذي
للمنظمة العربية

نجيب القطاري

الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات
في الجمهورية التونسية
والأمين العامة للمنظمة

قرارات المجلس التنفيذي للمنظمة

في اجتماعه الواحد والستين عن بعد

15 ـ 16 ربيع الثاني 1442 هـ

الموافق

11/30/ و 2020/12/1 م

القرار رقم 2020/297 م.ت (61): حول إعادة ترتيب التسلسل الرقمي لاجتماع المجلس:

لقد نص قرار المجلس التنفيذي للمنظمة رقم 2019/293 الذي اتخذه المجلس التنفيذي في اجتماعه التاسع والخمسين المنعقد بدولة قطر يوم 2019/11/14 على أن يعقد المجلس اجتماعه الستين في دولة قطر في موعد لا يتجاوز نهاية شهر مارس 2020 وتم الاتفاق بين الأمانة العامة ورئاسة المجلس على عقد الاجتماع يومي 29 و30 من شهر مارس 2020.

إلاّ أنه تعذر عقد الاجتماع بسبب انتشار جائحة كورونا، ليتم لاحقا عقد الاجتماع الاستثنائي 60 للمجلس التنفيذي عن بعد يوم 2020/4/20 والذي خصص لإعداد مشروع خطة استثنائية للمنظمة لدعم قدرات الأجهزة الأعضاء للتصدي لجائحة كورونا.

وحيث أنه تمّ اعتماد الخطط الاستثنائية المذكورة بالتمرير من قبل أعضاء المجلس، فقد صادق المجلس على هذه الخطط وجعل محاورها ضمن قرارات الاجتماع 61 الحالي للمجلس وهي كالتالي:

- اعتماد محاضر اجتماعات كل من لجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة المعايير المهنية والرقابية ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، في اجتماعاتها الاستثنائية.

- اعتماد الخطة الاستثنائية الخاصة للجنة تنمية القدرات المؤسسية على أن تتولى الأمانة العامة مخاطبة الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية حول رغبته في تنظيم الدورة التدريبية عن بعد حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث".

- اعتماد خطة لجنة المعايير المهنية والرقابية في مساندة الأجهزة الأعضاء في مجابهتها لتداعيات فيروس كوفيد 19 المستجد.

- اعتماد الخطة الاستثنائية الخاصة للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة مع إرجاء تنفيذ البرنامج التدريبي المقترح من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر حول موضوع "تعزيز

قدرات الأجهزة الأعضاء للتعامل مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا" في انتظار استكمال إجراءات التنسيق بين كل من لجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

- اعتماد الخطة الاستثنائية الخاصة للأمانة العامة للمنظمة

القرار رقم 2020/298 م.ت (61): تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها السابع عشر المنعقد عن بعد:

استمع المجلس إلى العرض المقدم من رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية عن نتائج أعمالها خلال اجتماعها الخامس عشر واجتماعها السابع عشر عن بعد. وبعد المناقشة، قرر ما يلي:

1 - اعتماد انتخاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق نائبا لرئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية.

2 - اعتماد خطة العمل لعام 2020 في صيغتها الجديدة مع شكر الأجهزة الآتي ذكرها والتي سبق أن عبّرت عن رغبتها في استضافة اللقاءات العلمية والتدريبية التي تضمنتها هذه الخطة وذلك لموافقتها على تحويل لقاءاتها إلى لقاءات عن بعد باعتماد تقنيات التّعلم الإلكتروني على أن يتمّ الانتهاء من عقد هذه اللقاءات مع نهاية الربع الأوّل من سنة 2021:

* مجلس المحاسبة الجزائري على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع "تقييم السياسات العمومية (GUID 9020) خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2020، مع موافاة الأمانة العامة بالمادة العلمية لاحقا.

* جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع " تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية " خلال الربع الأول من سنة 2021.

* المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة " خلال شهر ديسمبر 2020، مع موافاة الأمانة العامة بالمادة العلمية لاحقا.

* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع " مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي"، على أن يوافي الأمانة العامة لاحقا بتاريخ انعقاد اللقاء وبالمادة العلمية.

* ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان على تنفيذ اللقاء العلمي حول موضوع "البيانات الضخمة" (Big DATA) خلال الأسبوع الثالث من شهر يناير 2021.

وبخصوص متابعة تنفيذ دورة تدريبية عن بعد حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث" والتي سبق للدّيوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية تنفيذها حضوريا خلال العام 2019، يوصي المجلس الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع الجهاز السعودي للنّظر في مدى استعداده لتحويل تلك الدورة إلى دورة تعلّم إلكتروني وتحديد موعد لتنفيذها.

كما يوصي المجلس بالنسبة للقاءات المدرجة ضمن خطة العمل لسنة 2021 بأن يتواصل تنفيذها عن بعد في صورة برمجتها خلال النصف الأول من سنة 2021 مع إمكانية العودة إلى التدريب الحضوري بعد ذلك حسب تطور الأوضاع الصحية والحالة الوبائية مع ترك المجال للأجهزة المستضيفة لاختيار ما تراه مناسبا لها.

3 ـ اعتماد الإعلان المتعلق بالمسابقة الثالثة عشرة في مجال البحث العلمي **(مرفق رقم1)** وتشكيل لجنة تقويم البحوث الخاصة بهذه المسابقة من كل من:

- ديوان المحاسبة الليبي
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
- محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

ويتم تقويم البحوث الصادرة عن أعضاء الأجهزة سالفة الذكر المنتمية إلى لجنة التقويم من قبل خمسة أجهزة يضاف إليها جهاز سادس. وقد تم اختيار ديوان المحاسبة بدولة الكويت للقيام بهذه المهمة.

ـ ويذكّر المجلس بعناصر وعلامات تقييم البحوث التي سبق أن اعتمدها في اجتماعه الخامس والخمسين وهي كالتالي:

العناصر	العلامات
1. التزام الباحث بأصول ومنهجية البحث العلمي	10
2. مدى تغطية البحث لأغلب النقاط العلمية	20
3. مدى دقة المعلومات الواردة في البحث	15
4. مدى تغطية البحث للجوانب التطبيقية	20
5. مدى مساهمة البحث في تطوير وإثراء العمل الرقابي من خلال إبراز النتائج والتوصيات بشكل يحقق الهدف من البحث	25
6. مدى وضوح أسلوب الكتابة ودقة العرض للأفكار	5
7. كفاية المراجع ودقة البحث	5

4 ـ اعتماد نموذج البطاقة الوصفية لدورة التعلم الإلكتروني) **مرفق رقم 2)**

5 ـ تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة، بخصوص تعديل مكافآت المحاضرين الذين يستقدمهم الجهاز المستضيف من خارج بلاده للقاء تدريبي أو علمي، تبين ما هو معمول به لدى بعض المنظمات الشبيهة والأثر المالي على موازنة المنظمة وعرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

6 ـ اعتماد التوصيات التي تمخضت عنها اللقاءات العلمية والتدريبية التالية والتي نفذت سنة 2019 **(مرفق رقم 3)** وهي:

*اللقاء التدريبي بسلطنة عمان حول موضوع "فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي"

*اللقاء التدريبي بالمملكة العربية السعودية حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث"

*" اللقاء التدريبي بدولة الكويت حول موضوع "الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج"

* برنامج تدريبي بالجمهورية التونسية وفقا لمنهجية الـ IDIحول موضوع "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية "

*اللقاء العلمي بجمهورية مصر العربية حول موضوع "تقارير الأجهزة العليا للرقابة ودورها في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة"

كما أكد المجلس على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة في ضوء التقارير التي تم إعدادها حول اللقاءات سالفة الذكر والتي تتمثل في:

- تفادي مراجعة المادة العلمية من قبل نفس الفريق الذي أعدها
- دعوة الأجهزة الأعضاء للالتزام بالشروط خاصة تلك المتعلقة بخبرات المشاركين كلما أمكن ذلك
- الطلب من المشاركين صياغة توصيات قابلة للتنفيذ.

7 ـ الموافقة على مقترح اللجنة بخصوص تنفيذ ورشه العمل عبر تقنية التّعلم عن بعد وبالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي حول موضوع " التعامل مع المانحين " واعتماد مذكرة المفاهيم **(مرفق4)** التي تم إعدادها في هذا الخصوص وعرض نتائج تنفيذ هذه الورشة على اللجنة في اجتماعها القادم.

8 - المصادقة على مذكرة المفاهيم الخاصة بالتّعلم الإلكتروني **(مرفق رقم 5)** وعلى المراحل التي تم تنفيذها من هذه الخطة والتي تتضمن برمجة تنفيذ دورات تدريبية عن بعد من قبل كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية حول موضوع المعايير الرقابية للانتوساي (رقابة الالتزام)، والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية حول موضوع رقابة الأداء وديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين حول موضوع الرقابة على أساس المخاطر، و كذلك اعتماد اتفاقية التعاون بين المنظمة ومبادرة تنمية الانتوساي والتي سيتم بمقتضاها دعم المنظمة لإرساء منظومة التّعلم الخاصة بها والتي تعتمد على تقنية **(Moodle)** مع توفير الدعم التقني وتركيز المنظومة على منصة مبادرة تنمية الانتوساي في مرحلة أولى على أن يتم عرض نتائج ما يتم إنجازه من الأنشطة التي تتضمنها الخطة على اللجنة في اجتماعها القادم.

9 - تفويض الأمانة العامة للمنظمة مخاطبة الأجهزة الأعضاء في المنظمة للتعرف على مدى رغبتها في المشاركة في مجموعة التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية واقتراح المواضيع والصيغ التي سيتم العمل بها وإعداد أدلة وإجراءات خاصة بذلك. وتتولى لجنة تنمية القدرات في اجتماعها القادم النظر في البيانات التي تعرضها عليها الأمانة العامة بخصوص هذا الموضوع ورفع مقترحاتها وتوصياتها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

10 - اعتماد نتائج المراحل التي تم تنفيذها في إطار مهمة الرقابة التعاونية وكذلك التقرير النهائي التشاركي الذي تم إعداده لتلك المهمة. ويوصي المجلس بتقاسم الدروس المستفادة من تلك المهمة مع لجنة تنمية القدرات للانتوساي ومع مجتمع الإنتوساي بصفة عامة.

11 - الموافقة على المراحل والمستجدات الخاصة بتنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية ومذكرة المفاهيم التي اعتمدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الخامس عشر **(مرفق رقم 6)** وعلى تحويل الدورة التدريبية حول الصناعات الاستخراجية إلى دورة تعلّم عن بعد باستعمال تقنية التعلم الإلكتروني أو سلسلة ويبينار حسب الإمكانات المتاحة.
كما فوض المجلس الأمانة العامة بمواصلة الاتصال ببقية الأجهزة وخاصة منها الأعضاء بفريق عمل الانتوساي للصناعات الاستخراجية للمشاركة في مهمة الرقابة التعاونية وتولي مهمة التنسيق والإشراف والمتابعة.

12 - الموافقة على التوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات بتشكيل فريق يضم ممثلين عن الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين والأمانة العامة للمنظمة لإعداد مقترح موحد حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة

بمجالات تنمية القدرات وذلك في إطار تفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم - إطار قياس الأداء - وذلك في ضوء المقترحات المقدمة من أعضاء لجنة تنمية القدرات. وتتولى اللجنة في اجتماعها القادم دراسة المقترح المذكور ورفع نتائج ما تتوصل إليه إلى المجلس في اجتماعه القادم.

13 - اعتماد التوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات للمنظمة بأن يتولى أعضاؤها خلال الاجتماع القادم تقديم تصور للسبل التي من شأنها أن تساعد على تقديم مشاركة ومساهمة فعالة من قبل المنظمة العربية وأجهزتها الأعضاء في تقاسم تجاربها وخبراتها ومعارفها في مجال المحاور الفنية التي تم التطرق إليها خلال الاجتماع السنوي عن بعد للجنة تنمية القدرات للانتوساي والتي تتمثل في:

*التدقيق في سياقات معقدة وصعبة
*الرقابة التعاونية **(Cooperative audits)**
*تدقيق أعمال الانتوساي بشأن الأدلة والأوراق العرضية
*مشروع **IntoSAINT** (التقييم الذاتي للنزاهة)
رقابة النظير**(Peer review)**
*التعاون بين النظراء **(Peer-to-peer-cooperation)**
*المنتدى الإقليمي لتنمية القدرات
*حوكمة الأجهزة العليا للرقابة وفق إطار قياس الأداء
*مهنية وحرفية مدققي الانتوساي

14- رحب المجلس بأن يتولى الجهاز العراقي مشكورا إعداد الخطة التفصيلية للّقاء التدريبي حول موضوع "التقييم الذاتي للنزاهة " على أن تتولى الأمانة العامة مخاطبة باقي أعضاء لجنة تنمية القدرات بهدف التعرف على مدى رغبتها في إعداد الخطط التفصيلية للمواضيع المتبقية من خطة اللجنة للفترة 2020-2022.

وفيما يتعلق بخطة لجنة تنمية القدرات للفترة 2020-2022 والخطة التشغيلية لسنة 2020 **(مرفق7)** فقد أوصى المجلس اللجنة بإعادة ترتيب الأولويات حسب ما تقتضيه الظروف والحاجة.

15 - اعتماد الصيغة النهائية للتعديلات على اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية.

16 - اعتماد ردود لجنة تنمية القدرات على تقرير مهنية المنظمة وعرضها على الفريق المكلف بمهمة التقييم.

17 ـ اعتماد التوصية المقدمة من اللجنة بتشكيل فريق مراجعة ضمان الجودة الإقليمي من كل من الأساتذة الصديق محمد علي إبراهيم من ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان ومحمد راضي الدغامين من ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وأحمد على محمد أحمد من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية نظرا لتوفّر الشروط والمعايير التي اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين.

18 ـ اعتماد مذكرة المفاهيم لإعداد التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة الأعضاء والبرنامج الزمني المقدمين من لجنة تنمية القدرات المؤسسية **(مرفق رقم 8)** وتكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الضرورية للبدء في تنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن ومتابعة مراحل إنجازه.

19 ـ تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل شهر من موعد الاجتماع العادي القادم للمجلس التنفيذي وذلك عملا بأحكام اللّائحة التنظيمية للجنة.

القرار رقم 2020/299 م.ت (61): تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية في اجتماعها السادس عشر المنعقد عن بعد:

استمع المجلس إلى العرض المقدم من رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية عن نتائج أعمال هذه اللجنة في اجتماعها الرابع عشر واجتماعها السادس عشر عن بعد. وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1 ـ اعتماد انتخاب محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية نائبا لرئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية.

2 ـ اعتماد المقالات الخاصة بالمعايير التي أعدها أعضاء اللجنة وإدراجها ضمن موقع المنظمة على شبكة الإنترنت ونشر هذه المقالات في الأعداد القادمة من مجلة الرقابة المالية. ويتعلق الأمر بالمقالات التالية:

ـ أثر تقييم المخاطر على الأهمية النسبية

ـ الاستمرارية وواجبات المدقق وأثرها على التقرير

ـ معيار الجودة: المتطلبات والتحديات

ـ أثر التدقيق الداخلي على أعمال المدقق الخارجي

ـ هدف ووظيفة رقابة الالتزام وأثرها في تقييم المخاطر

ـ الإجراءات التحليلية وأثرها في تحديد المخاطر

3 ـ اعتماد مرحلة التقرير من دليل الرقابة المالية في نسخته المعدلة **(مرفق9)** وتكليف الأمانة العامة بنشره على موقع المنظمة مع جدول الملاحظات **(مرفق10)**. كما يوصي المجلس بتجميع أجزاء الدليل وإخراجها في صيغتها النهائية في وثيقة موحدة مع تقديم الشكر للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية على جهوده في إعداد هذا الدليل.

4 ـ اعتماد الخطة التفصيلية المتعلقة بتنفيذ الورشة التطبيقية حول دليل الرقابة المالية والتي سيتم تنفيذها خلال سنة 2021 **(مرفق 11)**.

5 ـ اعتماد المجلس لتوصية اللجنة بإعطاء الفريق المكلف بإعداد تقرير حول نتائج استبيان تفعيل معايير الإنتوساي من قبل الأجهزة الأعضاء مزيدا من الوقت لإعداد هذا التقرير في صيغته النهائية وعرضه على اللجنة في اجتماعها القادم.

6 ـ اعتماد إنجازات اللجنة خلال عام 2019.

7 ـ اعتماد الخطة التشغيلية للجنة للفترة 2020 ـ 2022 والخطة التشغيلية لسنة 2020 وتشكيل فرق عمل لضمان تنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة بالخطة التشغيلية للجنة لسنة 2020 وتحديد مهامها وذلك على النحو التالي:

أ ـ فريق عمل لضمان تنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الأولى (مساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير) برئاسة محكمة المحاسبات التونسية وعضوية ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة بدولة قطر.

ب ـ فريق عمل مكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثانية (مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير) برئاسة المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وعضوية ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

ج ـ فريق عمل مكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثالثة (مساعدة الأجهزة على إرساء آليات ضمان الجودة) برئاسة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وعضوية المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.

8 ـ اعتماد التعديلات المقترحة من لجنة المعايير على لائحتها التنظيمية **(مرفق رقم 12)**

9 ـ اعتماد المنهجية التي اتبعتها اللجنة في إعداد نظامها الداخلي والتوصية بإعداد المشروع النهائي لهذا النظام وعرضه على المجلس في اجتماعه القادم.

10 ـ استكمال اللجنة خلال اجتماعها القادم لعناصر إجراءات ضمان جودة منتجات /إصدارات اللجنة ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

11 ـ اعتماد ردود لجنة المعايير المهنية والرقابية على تقرير مهنية المنظمة وعرضها على الفريق المكلف بمهمة التقييم.

12 ـ اعتماد الوثيقة المقدمة من اللجنة حول إطار الإصدارات المهنية للانتوساي **(مرفق رقم 13)** وتكليف الأمانة العامة بتعميمها على جميع الأجهزة الأعضاء ونشرها على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت.

13 ـ اعتماد الإجراءات المقترحة من اللجنة بهدف إحكام التنسيق مع ممثل المنظمة في لجنة معايير الانتوساي والتي تتمثل في:

أ ـ التنسيق بين ممثل المنظمة في لجنة معايير الانتوساي ورئاسة لجنة المعايير للمنظمة العربية قبل حضور اجتماعات اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي للتعرف على أية مواضيع تود اللجنة طرحها.

ب ـ تزويد رئاسة اللجنة بالقرارات الصادرة عن اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي بعد اعتمادها.

ج ـ تزويد اللجنة والمجلس التنفيذي للمنظمة بتقرير دوري موجز عن أعمال اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي.

د ـ قيام لجنة المعايير بإطلاع ممثل المنظمة في لجنة المعايير للانتوساي بالقرارات الصادرة عنها بشكل دوري لتتم المواءمة بينها وبين أية مواضيع مطروحة في اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي.

كما يتقدم المجلس بالشكر إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين بصفته ممثل المنظمة في لجنة المعايير للانتوساي على روح التعاون والمساندة التي أبداها مع لجنة المعايير للمنظمة موصيا بضرورة حضور ممثله الاجتماعات القادمة للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة.

14 ـ مواصلة اللجنة إنجاز الأعمال الموكلة إليها في إطار خطتها الاستثنائية التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال اجتماعه 61 ونشر أوراق العمل والأوراق المترجمة التي أعدها أعضاء اللجنة وكذلك جدول الإصدارات ذات الصلة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت **(مرفق رقم 14)**

15 ـ تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل شهر من انعقاد الاجتماع العادي القادم للمجلس التنفيذي وذلك عملا بأحكام الفصل الثاني من اللائحة التنظيمية للجنة.

القرار رقم 2020/300 م.ت (61): تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في اجتماعها الثالث المنعقد عن بعد:

استمع المجلس إلى العرض المقدم من رئيس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة عن نتائج أعمال هذه اللجنة في اجتماعها الأول واجتماعها الثالث عن بعد. وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1 ـ اعتماد انتخاب الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية نائبا لرئيس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

2 ـ اعتماد مشروع التعديلات على اللّائحة التنظيمية للجنة بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة.

3 ـ اعتماد " التعلم الجيّد " كمحور للبرنامج الذي يندرج ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وأن يغطي هذا البرنامج المشاريع التالية:

أ ـ تقديم إطار للرقابة على التنمية المستدامة (إطار المراجعة للهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيّد)

ب - ورشة عمل حول "التعليم الجيّد".

ج - تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول "التعليم الجيّد"

كما اعتمد المجلس الفريق الذي يضم الأمانة العامة ومحكمة المحاسبات التونسية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية لإعداد مذكرة مفاهيم لتنفيذ المشروع المذكور.

4 ـ اعتماد مؤشرات ومشاريع الأولوية الفرعية الثالثة للأولوية الأولى من المخطط الاستراتيجي: مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

5 ـ اعتماد عناصر مشروع الورقة البحثية حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية والنتيجة المرحلية التي تم التوصل إليها ونشر الجزء المتعلق بهذه التقارير في هذه الورقة مع تأجيل عناصر المشروع لاستكمالها وعرض نتائج ذلك في الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي.

6 ـ اعتماد العناصر المدرجة بمذكرة المفاهيم **(مرفق15)** حول تشكيل فريق عمل من بين المشاركين في ورشة التدريب التي نظمت بالتعاون مع منظمة الأفروساي الناطقة بالإنجليزية ويكون تحت إشراف الأمانة العامة لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في مجال التنمية المستدامة من قبل المنظمة سالفة الذكر.

7 ـ الموافقة على إعداد ونشر ثلاثة مقالات تضمنتها الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي وهي:

- مقال حول البعد البيئي للتنمية المستدامة: (دور المراجعة البيئية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة): ويتم إعداده خلال الفترة المتبقية من سنة 2020.

- مقال حول البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: وتمت برمجته إلى سنة 2021. وتتولى لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة تحديد موضوعه خلال اجتماعها القادم.

- مقال حول البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: ويتم إعداده سنة 2021، بعد أن تتولى لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة تحديد الموضوع في اجتماعها القادم.

8 ـ اعتماد النتائج التي حققتها لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في إنجاز المشاريع والأنشطة المدرجة بخطتها الاستثنائية ودعوة الفرق المكلفة بالمشاريع المتبقية إلى استكمالها خلال الربع الأول من سنة 2021.

9 ـ اعتماد خطة اللجنة للفترة 2020 2022 والخطة التشغيلية المحدّثة لسنة 2020.

10 ـ تشكيل فريقي عمل لتنفيذ المشاريع للفترة من 2020 - 2022 وفق الآتي:

- الفريق الأوّل: برئاسة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان وعضوية ديوان المحاسبة بدولة قطر ومحكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية

- الفريق الثاني: برئاسة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وعضوية كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

ويبيّن الجدول التالي توزيع الأعمال التي تمّ إقرارها:

رقم المشروع	محتوى المشروع	مسؤولية التنفيذ
1.1.1.أ	كتابة مقال متخصص: البعد البيئي	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
1.1.1.ج	كتابة مقال متخصص: البعد الاقتصادي	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
3.1.1	اختيار تجربة من التجارب المقارنة في الأقاليم الأخرى لترجمتها ونشرها سنويا على موقع المنظمة	فريق العمل الأول
1.2.1	إعداد المنظمة لتقارير موحدة لتقييم الجاهزية على مستوى الأجهزة الأعضاء ومدى تنفيذ التوصيات الواردة فيها (تقرير اقليمي يضم التوصيات المنبثقة عن التقارير التي سبق نشرها)	فريق العمل الثاني
1-3-8.	إعداد ورقة بحثية حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان
1-3-2.	ترجمة دليل IDI للرقابة على أهداف التنمية المستدامة ISAM	ديوان المحاسبة بدولة

	ترجمة الدليل: مراجعة الترجمة:	الكويت ديوان المحاسبة بدولة قطر
4.1.1-	مخاطبة الأجهزة المشاركة في برنامج SPMR لإدراج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ضمن أولوياتها	الأمانة العامة
1-3-9.	نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الأمانة العامة
1-3-10.	تشكيل فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.	الأمانة العامة

11 ـ تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل شهر من موعد الاجتماع العادي القادم للمجلس التنفيذي وذلك عملا بأحكام اللّائحة التنظيمية للجنة.

القرار رقم 2020/301/ م.ت (61): تقرير لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة في اجتماعها الثاني عشر عن بعد:

استمع المجلس إلى العرض المقدم من رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي عن نتائج أعمال هذه اللجنة في اجتماعها الثاني عشر عن بعد. وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1- اعتماد نتائج تنفيذ الخطط التشغيلية لهياكل المنظمة لعام 2019 ودعوة هياكل المنظمة إلى رفع مستوى إنجازاتها لتحقيق الأولويات المبرمجة.

2- دعوة اللجان إلى الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع المبرمج إنجازها خلال الفترة 2020-2022 في آجالها خاصة أمام تعدّدها وقصر المدة المتبقية لتنفيذها في ظل الظرف المستجدة.

3- دعوة اللجان إلى إضافة مؤشرات متعلقة بالأولويات ضمن جدول المشاريع 2020-2022 وتحديد مؤشرات تعكس النتيجة أو الأثر المرتقب من تنفيذها.

4- التنسيق بين هياكل المنظمة في تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بالأولويات الفرعية من جهة ومع الأمانة العامة للمنظمة باعتبار أن لها دور في التواصل مع المنظمات الإقليمية والمهنية.

5 - ضرورة قيام هياكل المنظمة بالأخذ بالاعتبار المشاريع التي وردت ضمن الأولويات الاستراتيجية الفرعية والتي تم تنفيذها بالتنسيق مع مبادرة تنمية الانتوساي، عند إعداد نتائج تنفيذ خطتها التشغيلية للسنة التي جرى تنفيذ البرنامج فيها وعند وضع مؤشرات قياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأولويات.

6- دعوة هياكل المنظمة لتزويد لجنة المخطط الاستراتيجي بتقارير نصف سنوية تعكس نتائج تنفيذ الخطة التشغيلية وتضمينها أهم المعوقات التي حالت دون تنفيذ المشاريع المرتبطة بالأولويات الاستراتيجية الفرعية المكلفة بها، ليتسنى للجنة إعداد تقرير أولي حول نتائج تنفيذ الخطط التشغيلية.

7- عرض ملاحظات لجنة المخطط حول التقدم في تنفيذ الخطط التشغيلية على الهياكل المعنية للإجابة عليها وعرض ذلك على لجنة المتابعة لدراستها وتقديم التوصيات في شأنها

8- ضم إنجازات الخطة الاستثنائية إلى المخطط الاستراتيجي لإبراز الجهد الذي قامت به الهياكل خلال سنة 2020.

9 - إبداء اللجان المرونة الكافية في التعامل مع المستجدات في بيئة العمل من خلال إدراج مشاريع جديدة تلبي مواكبة التطورات وتنسجم مع الأولوية الاستراتيجية المكلفة بتنفيذها.

10 - ضرورة التزام هياكل المنظمة بتقديم نتائج تنفيذ خططها التشغيلية وفقاً للنموذج المعتمد في تفريغ المعلومات لاسيما في حقلي المعوقات والأسباب التي حالت دون تنفيذ البرنامج المرتبط بالأولوية الفرعية بشكل كامل وحقل السيناريوهات البديلة لتنفيذ تلك البرامج.

11 - اعتماد أوراق العمل التالية:

- المقال حول الإدارة الاستراتيجية(مرفق16) مع نشره على موقع المنظمة،

- الدراسة حول منهجية المنظمة الأوروبية في التخطيط الاستراتيجي**(مرفق17)** وتعميمها على الأجهزة الأعضاء،

- مذكرة الورشة التدريبية في مجال الإدارة الاستراتيجية **(مرفق18)** وعرضها على لجنة تنمية القدرات لبرمجتها.

12- فيما يتعلق بالإعداد للمخطط الاستراتيجي القادم 2023 - 2028، فقد رحب المجلس بمقترح اللجنة الخاص بتشكيل فريق برئاسة ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق وعضوية الأجهزة الأعضاء في كل من فلسطين والكويت وقطر والجزائر بالإضافة إلى الأمانة العامة وذلك لوضع منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي سالف الذكر وعرضها على اللجنة في اجتماعها القادم.

13 - تعقد اللجنة اجتماعها الثالث عشر قبل شهر من انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي العادي القادم وذلك عملا بأحكام اللائحة التنظيمية للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

القرار رقم 2020/302/ م.ت (61): تقرير لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الرابع عن بعد:

بعد أن استمع المجلس إلى العرض المقدم من ممثل سعادة رئيس المجلس التنفيذي الذي يترأس لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي للمنظمة، عن نشاط اللجنة خلال اجتماعها الثالث واجتماعها الرابع عن بعد وفي ضوء المناقشات التي دارت بين أعضاء المجلس حول ما تضمنه تقرير اللجنة من توصيات، اعتمد المجلس التوصيات التالية:

1- التأكيد على توصيات لجنة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الحادي عشر والتي سبق أن اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين.

2- تكليف رؤساء اللجان الجدد بإعادة النظر في البرامج المدرجة في الخطط التشغيلية الموضوعة للجان بما يتلاءم مع الأولويات الاستراتيجية مع مراعاة المدد المتبقية لإمكانية تنفيذ هذه الأولويات وتوصيات لجنة المتابعة ولجنة المخطط الاستراتيجي الواردة في محاضرهم بهذا الصدد.

3- قيام رؤساء اللجان بإعادة النظر بالمؤشرات الفرعية للمنظور المستقبلي للبرامج المقترحة.

4- قيام رؤساء اللجان بدراسة آليات عمل لجانهم ووضع المقترحات لتعزيز العمل التشاركي بين هياكل المنظمة لتنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

5- اعتماد نتائج تنفيذ الخطة التشغيلية لعام 2019

6- اعتماد خطط الهياكل للفترة 2020-2022 والخطط التشغيلية لعام 2020.

7- اعتماد نتائج ما تم تنفيذه من الخطة الاستثنائية ودعوة الهياكل لاستكمال ما تبقى منها خلال الربع الأول من عام 2021 وعرض نتائج تنفيذها على لجنة المخطط الاستراتيجي لمتابعتها.

القرار رقم 2020/303 م.ت (61): اعتماد الحساب الختامي لسنة 2019

بعد الاستماع إلى تقرير لجنة الرقابة المالية حول مشروع الحساب الختامي لسنة 2019 وإلى التوضيحات المقدمة في شأنه التي عرضتها الأمانة العامة، قرر المجلس اعتماد الحساب الختامي لسنة 2019 مع تعديل الحساب الختامي وفق الآتي:

- إضافة عبارة "معدة للبيع" إلى الأصول المستهلكة كليا الواردة بقائمة المركز المالي
- إدراج ضمن التوضيحات في العنوان المتعلق بهذه الأصول بأنه سيتم بيعها خلال سنة 2021 مثلما تمت برمجته في البرنامج المالي للمنظمة للفترة 2020-2022.

القرار رقم 2020/304 م.ت (61): اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2020

قرر المجلس اعتماد الموازنة التقديرية للمنظمة لسنة 2020 بمبلغ إجمالي 165.000 دولار أمريكي وفق ما يلي:

I- تقديـــر النفقات

بالدولار الأمريكي

الأبـــواب والبنـــود	موازنة 2020
❖ **الباب الأول:** النفقات الجارية	
- **البنـــد الأول :** الرواتب والأجور والمكافآت	113.000
- **البنـــد الثاني :** المصروفات العامة	15.300
- **البنـــد الثالث :** نفقات السفر والاستقبال	4.300
- **البنـــد الرابع :** نفقات المجلة	0,00
- **البنـــد الخامس :** نفقات التدريب	7.200
- **البنـــد السادس :** نفقات البحث العلمي	2.200
إجمالي الباب الأول	**142.000**
❖ **الباب الثاني:** النفقات الرأسمالية ❖ **الباب الثالث:** الفائض المقدر	23.000 لاشئ
المجمـــــوع	**165.000**

II - تقدير الإيـــرادات

بالدولار الأمريكي

الأبـــواب	2020
الباب الأول: مساهمات الأجهزة الأعضاء	162.000
الباب الثاني: الإعانات والتبرعات	-
الباب الثالث: إيرادات أخرى متنوعة (فوائد بنكية...)	30.593
المجمـــــوع	**192.593**

❖ تمديد فترة تنفيذ المشاريع الآتي ذكرها والاعتمادات المخصصة لها لمدة 06 أشهر إضافية بداية من شهر يناير 2021:

- اللقاء العلمي حول "البيانات الضخمة" الذي يندرج ضمن الخطة التشغيلية لسنة 2020 والذي سيتم تنظيمه من طرف ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان في شهر يناير من سنة 2021 عن بعد. وتتحمل المنظمة فيه مكافآت المحاضرين من كل من الأفروساي الناطقة بالإنجليزية والجهاز النرويجي وممثلين عن الجهاز الهندي أعضاء فريق عمل الإنتوساي للرقابة على تقنية المعلومات ونفقات الترجمة الفورية والمقدرة تكلفتها بـ 3.000 دولار أمريكي.
- النفقات الرأسمالية المبرمجة لسنة 2020 والمقدرة تكلفتها بـ 23.000 دولار أمريكي.

القرار رقم 2020/305 م.ت (61): دراسة موضوع توفير موارد إضافية لتغطية أنشطة من الخطة التشغيلية للمنظمة:

في إطار متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة رقم 2019/55، والمتعلق بدعوة رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة إلى السعي لإيجاد هبات من الأجهزة الأعضاء والحصول على دعم من المانحين لتغطية نفقات الأنشطة المبرمجة في إطار الخطة التشغيلية للمنظمة والتي يتم تمويلها من خارج البرنامج المالي للمنظمة، واستجابة للتوصية المقدمة من لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الرابع عن بعد، نظر المجلس في مشاريع الخطط التشغيلية التي أعدتها هياكل المنظمة وتكلفتها الإجمالية التي قدرت بحوالي 377.272 دولارا أمريكيا **(مرفق 19)**.

وبعد المناقشة وتبادل الرأي بهذا الخصوص قرر المجلس ما يلي:

- توجيه الشكر لكل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان المحاسبة بدولة قطر اللذين عبرا عن تعهدهما بتقديم دعم مالي يحدد مبلغه لاحقا بالتنسيق مع الأمانة العامة وذلك لتغطية جزء من الأنشطة سالفة الذكر،
- تكليف الأمانة العامة بالتواصل مع الأجهزة الأعضاء حول مدى استعدادها لتقديم دعم مالي إلى المنظمة لتمويل بعض المشاريع التشغيلية.
- تفويض رئاسة المجلس والأمانة العامة بمهمة التواصل مع المانحين لتغطية نفقات بعض هذه الأنشطة التي من المقرر تنفيذها خلال سنتي 2021 و2022 وعرض نتائج ما يتم التوصل اليه على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

- دعوة رؤساء اللجان لإعداد مذكرات مفاهيم، للمشاريع المبرمجة، وذلك قبل نهاية سنة 2020.

- تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة تفصيلية مدعمة بالرأي القانوني بشأن إمكانية الصرف من الاحتياطي وتحديد الضوابط الخاصة بهذا الشأن ونسبة السحب المسموح بها وتحديد الجهة المسؤولة عن الموافقة على الصرف وعرض هذه الدراسة على المجلس في اجتماعه القادم.

- حث الأجهزة الأعضاء على تسديد مساهماتها المتأخرة

القرار رقم 2020/306 م.ت (61): اعتماد النظام المحاسبي للمنظمة:

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي رقم 2019/268 والمتعلق بإعداد نسخة معدلة من النظام المحاسبي للمنظمة، نظر المجلس في مشروع النظام المحاسبي للمنظمة الذي أعدته الأمانة العامة بعد استمزاج آراء الأجهزة الأعضاء حوله وكذلك الملاحظات والمقترحات المقدمة من لجنة المعايير المهنية والرقابية بشأنه. وبعد المناقشة وتبادل الآراء بين أعضاء المجلس قرر المجلس اعتماد النظام المحاسبي في صيغته المقدمة **(مرفق20)** على أن يتم العمل بهذا النظام بداية من 2021/1/1.

القرار رقم 2020/307 م.ت (61): عرض تقارير الأجهزة الأعضاء عن نشاطها في لجان ومجموعات عمل الانتوساي:

بعد أن اطلع المجلس على التقارير المقدمة من معالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وسعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي ورئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين حول مشاركة أجهزتهم في أعمال بعض اللجان ومجموعات عمل الانتوساي،

1 - عبر المجلس عن شكره وتقديره لأصحاب السعادة والمعالي رؤساء الأجهزة سالفي الذكر لإفادة المجلس التنفيذي بتقارير أجهزتهم حول المشاركات في اللجان ومجموعات عمل الانتوساي.

2 - إدراج التقارير على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت.

3 - حث الأجهزة الأعضاء التي تشارك في اجتماعات لجان ومجموعات عمل الانتوساي على موافاة الأمانة العامة بتقارير حول مشاركاتها بهدف عرضها على المجلس التنفيذي وتعميم الاستفادة منها.

القرار رقم 2020/308 م.ت (61): التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الإسكوا):

في إطار إرساء تعاون مثمر بين المنظمة العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، نظر المجلس في مشروع مذكرة التفاهم التي تم إعدادها بالتنسيق بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة واللجنة سالفة الذكر والتي تتضمن تصورا عاما للتعاون في إطار خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

وبعد المناقشة وتبادل الرأي بين أعضاء المجلس، اعتمد المجلس مذكرة التفاهم **(مرفق21)** وفوض إلى رئيس المجلس التنفيذي التوقيع على هذه المذكرة والتنسيق مع الأمانة العامة واللجنة المذكورة والاتفاق على الخطة التفصيلية لهذه المذكرة.

القرار رقم 2020/309 م.ت (61): دعوة مبادرة تنمية الانتوساي المنظمة العربية للمشاركة في مبادرة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة للكوفيد - 19 - عمليات رقابة الالتزام التعاونية العالمية

نظر المجلس في المذكرة المقدمة من الأمانة العامة والمتضمنة دعوة مبادرة تنمية الانتوساي المنظمة العربية للمشاركة في المبادرة الخاصة بعمليات رقابة الالتزام التعاونية العالمية والتي تتعلق بالشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة للكوفيد - 19 أو ما يسمى ب (TAI Audit) وذلك في إطار مساندة الأجهزة العليا للرقابة للبقاء على صلة بالمستجدات الخاصة بأزمة جائحة كوفيد -19.

وقد رحب المجلس بهذه الدعوة وتقدم بالشكر إلى مبادرة تنمية الانتوساي على دعمها المتواصل للمنظمة العربية وأوصى الأجهزة الأعضاء في المنظمة بالمشاركة في هذه المبادرة.

القرار رقم 2020/310 م.ت (61) تحديد موعد الاجتماع العادي القادم للمجلس

قرر المجلس أن يعقد اجتماعه العادي القادم خلال الأسبوع الرابع من شهر مارس 2021 حضوريا وذلك في الدوحة -قطر- تبعا للدعوة الكريمة لسعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي أو عن بعد في حالة عدم تحسن الوضع الصحي العالمي. وتتولى الأمانة العامة التنسيق مع معالي رئيس المجلس لتحديد موعد وفترة الاجتماع ومشروعي جدول أعماله وبرنامجه الزمني.